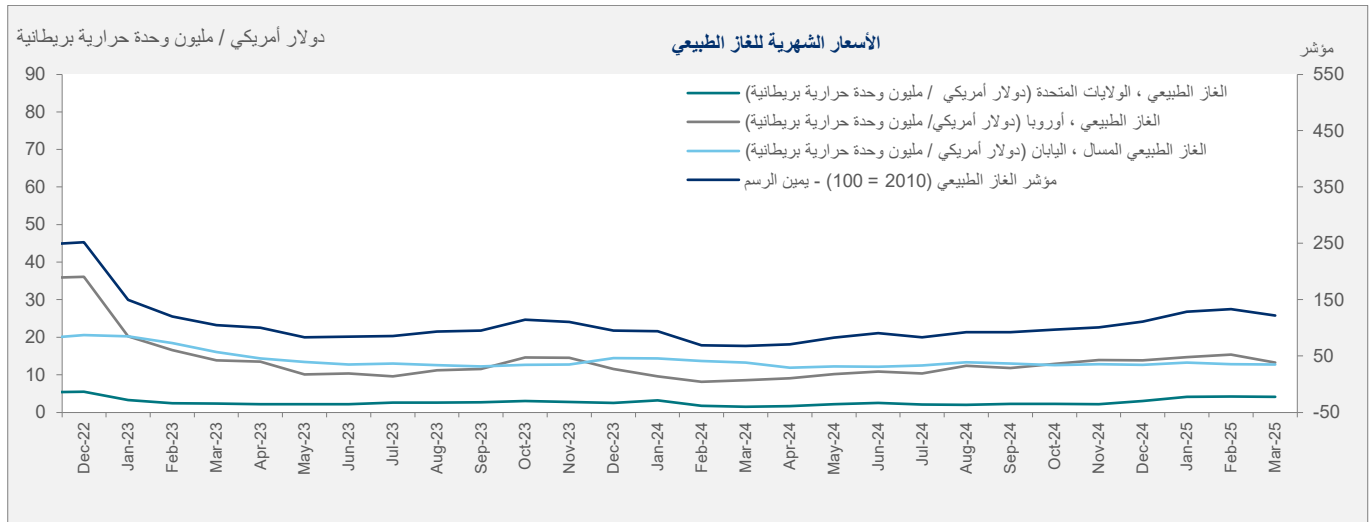


أبريل 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2025 على خلفية زيادة الطلب نتيجة برودة الطقس

شهدت أسعار الغاز الطبيعي العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2025. ووفقاً للتقارير الصادرة عن البنك الدولي، ارتفع متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في مارس 2025 بنسبة 175.2 في المائة على أساس سنوي، ليبلغ 4.13 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى زيادة الطلب المحلي، مدفوعاً بتوسع عمليات مراكز البيانات والنشاط القوي الذي شهدته صادرات الغاز الطبيعي المسال. وبالتوازي، سجلت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا أيضاً تحسناً هائلاً. ففي مارس 2025، ارتفعت الأسعار في المنطقة بنسبة 54.7 في المائة على أساس سنوي ليصل في المتوسط إلى 13.24 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسة إلى برودة الطقس في أوروبا خلال فصل الشتاء خلال موسم 2025/2024، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في استهلاك الغاز لأغراض التدفئة عبر مختلف أنحاء القارة.



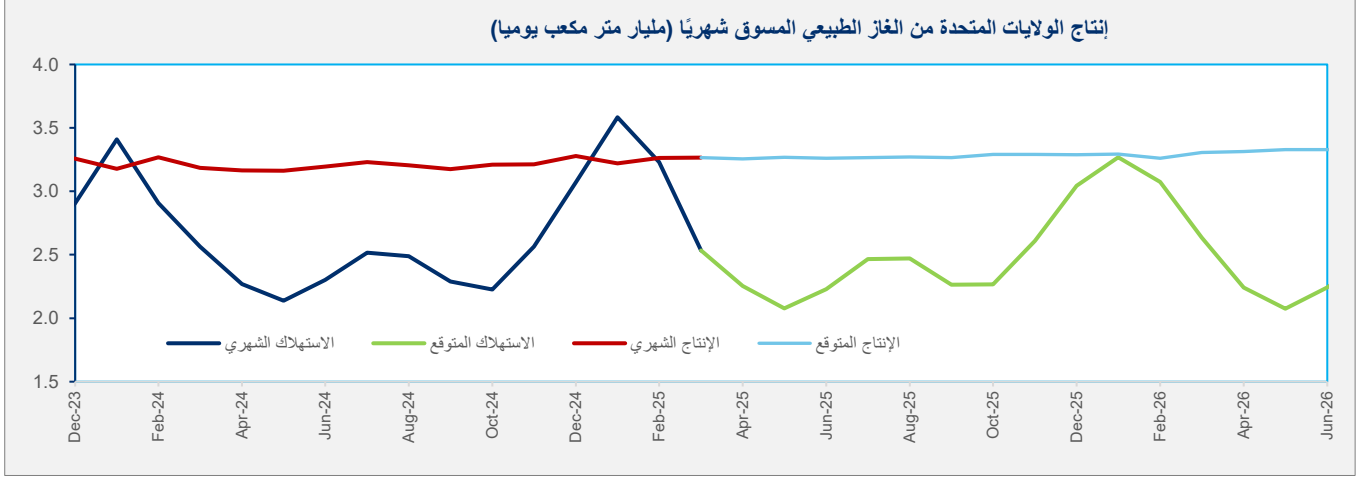
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، سجل سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان انخفاضاً هامشياً، إذ تراجع السعر بنسبة 3.7 في المائة في المتوسط على أساس سنوي في مارس 2025 ليبلغ 12.7 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك في ظل الاستقرار النسبي في مستويات الطلب وتأثيرات الطقس المعتدل مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة. وبصفة عامة، ارتفع مؤشر البنك الدولي لأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 79.4 في المائة على أساس سنوي في مارس 2025، ليصل إلى متوسط شهري قدره 121.65 نقطة، مما يعكس تحسن بيئة التسعير العالمية نتيجة تنامي الاستهلاك وتقييد الإمدادات.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تظل أساسيات إمدادات الغاز الطبيعي ضيقة طوال العام 2025، الأمر الذي سيساهم في استمرار تعرض الطلب العالمي للضغط، وذلك على الرغم من التوقعات المتحفظة لنمو الاستهلاك. وخلال موسم التدفئة 2025/2024، ارتفع المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 2 في المائة، إذ جاءت غالبية الإمدادات الإضافية من الولايات المتحدة. وكان من أبرز المساهمين في هذا النمو بدء العمليات في منشأة نشأة بلاكمينز (Plaquemines) للغاز الطبيعي المسال في ولاية لويزيانا، والتي شكلت وحدها ما نسبته 50 في المائة من إجمالي الإمدادات الإضافية الجديدة خلال موسم الشتاء.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ترتفع إمدادات الغاز الطبيعي العالمية بنسبة معتدلة تبلغ 5 في المائة خلال العام 2025، أي ما يعادل نحو 27 مليار متر مكعب. ومن المنتظر أن تساهم أمريكا الشمالية بما يقرب من نسبة 85 في المائة من هذا النمو، مدفوعة بدخول عدد من مشاريع التسييل الجديدة حيز التشغيل، بما في ذلك توسعة المرحلة الثالثة من

محطة كوربوس كريستي لتصدير الغاز المسال في الولايات المتحدة، ومشروع الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا. إلا أنه من المرجح أن يقابل هذا التوسع في الإنتاج تراجع مستمر في تدفقات أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا، مما قد يحد من مرونة الإمدادات العالمية بصورة عامة.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وعلى الرغم من تحديات العرض، إلا أنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بوتيرة متواضعة بنسبة 1.5 في المائة في العام 2025. وتقرن تلك المعدلات بمستوى النمو المرتفع المسجل على مدار السنوات الأخيرة بما يعكس التباطؤ على الصعيد الإقليمي، خاصة في آسيا. ومن المتوقع أن ينمو الطلب في آسيا بنسبة 2 في المائة في العام 2025، مقابل 5.5 في المائة في العام 2024، مما يشير إلى تباطؤ ملحوظ في زخم الاستهلاك.

وتواصل إعادة هيكلة سلاسل توريد الغاز الطبيعي العالمية، مدفوعة بصفة رئيسية بتداعيات النزاع الروسي الأوكراني، إعادة تشكيل ملامح سوق الطاقة الدولية. ففي أعقاب التراجع الحاد الذي شهدته واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال بنسبة بلغت 18 في المائة خلال العام 2024، بدأت مؤشرات التعافي بالظهور بوضوح. إذ سجل الربع الأول من العام 2025 نمواً سنوياً في تلك الواردات، وصل إلى نسبة 20 في المائة، مما يعكس مساراً قوياً للانتعاش. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن مستويات مخزون الغاز في منشآت التخزين الأوروبية ما زالت دون المعدلات التي تم تسجيلها بنهاية موسمي الشتاء الماضيين. وفي ضوء ذلك، يتوقع أن تتجه الدول الأوروبية إلى طلب كميات إضافية من الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر المقبلة، في ظل المساعي لتعزيز احتياطياتها وضمان تلبية احتياجات موسم التدفئة 2026/2025.

استهلاك الغاز الطبيعي

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتوقع أن يشهد الطلب على الغاز الطبيعي نمواً متواضعاً بنسبة 2 في المائة خلال العام 2025، في تراجع ملحوظ مقارنة بالزيادة القوية التي سجلها في العام 2024 بنسبة 5.5 في المائة. ويعزى هذا التباطؤ بالدرجة الأولى إلى تراجع استهلاك الغاز في الصين. وخلال موسم التدفئة 2025/2024، تأثر الطلب في الصين سلباً نتيجة لاعتدال درجات الحرارة خلال فصل الشتاء، مما قلل الحاجة إلى التدفئة المنزلية. كما ساهم تباطؤ النشاط الصناعي، إلى جانب ارتفاع أسعار الغاز، في تقليص استهلاك الغاز، خاصة في القطاع الصناعي.

وعلى النقيض من التباطؤ المسجل في الصين، شهد الطلب على الغاز الطبيعي في كلا من اليابان وكوريا الجنوبية ارتفاعاً ملحوظاً خلال نفس الفترة نظراً لبرودة الطقس في الدولتين أكثر من المعتاد، مما أدى إلى زيادة استهلاك الغاز. ووفقاً للتقرير الشهري الصادر عن منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، ارتفع الطلب على الغاز في كوريا الجنوبية بنسبة 14 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 6 مليار متر مكعب. ويعزى هذا النمو بالدرجة الأولى إلى الطقس البارد واستمرار التحديات التي يتعرض لها قطاع توليد

الطاقة الذي يعتمد على الفحم.

وفي الاتحاد الأوروبي، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بصورة ملحوظة وصلت إلى نسبة 21 في المائة على أساس سنوي في فبراير- 2025، ليبلغ 38 مليار متر مكعب، مواصلاً بذلك نموه المتواصل للشهر السادس على التوالي. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الطلب في قطاعي الإسكان وتوليد الطاقة، في ظل استمرار الطقس البارد الذي عزز من الاعتماد على الغاز كمصدر رئيسي للتدفئة وتوليد الكهرباء. وفي هذا السياق، شهدت ألمانيا، أكبر اقتصاد ومستهلك للغاز في الاتحاد الأوروبي، نمواً ملحوظاً في استهلاك الغاز بنسبة 27 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 10 مليار متر مكعب في فبراير 2025. وجاء هذا الارتفاع امتداداً لاتجاه تصاعدي استمر على مدار ستة أشهر متتالية، مدفوعاً بانخفاض درجات الحرارة خلال موسم الشتاء. أما إيطاليا، فسجلت بدورها زيادة بنسبة 16 في المائة في استهلاك الغاز لتصل إلى 7.4 مليار متر مكعب، بدعم من ارتفاع الطلب في قطاعات الإسكان وتوليد الطاقة والصناعة. وبلغ استهلاك الغاز في القطاع السكني الإيطالي 4 مليار متر مكعب، بزيادة بلغت نسبتها 11 في المائة على أساس سنوي، نتيجة لبرودة الطقس بصورة غير معتادة خلال الشهر.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)				
توقعات-2026	توقعات-2025	2024	2023	
107.00	105.00	103.00	104.00	الإنتاج المسوق
90.00	91.00	90.00	89.00	استهلاك
16.00	15.00	12.00	12.00	صادرات الغاز الطبيعي المسال
4.00	3.10	2.20	2.50	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وشهدت أمريكا الشمالية نمواً ملحوظاً في استهلاك الغاز الطبيعي، الذي ارتفع بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 89 مليار متر مكعب. وفي الولايات المتحدة، توزع هذا النمو على قطاعات متعددة، إذ ارتفع توليد الطاقة بالغاز بنسبة 3 في المائة، بينما سجل القطاعان السكني والتجاري زيادات ملموسة بلغت نسبة 23 في المائة ونسبة 10 في المائة على التوالي. وفي كندا، ارتفع استهلاك الغاز بنسبة 14 في المائة في فبراير 2025 على أساس سنوي ليصل إلى 15 مليار متر مكعب، بفضل الطلب القوي في القطاعات السكنية (نسبة 27 في المائة)، والتجارية (نسبة 25 في المائة)، إضافة إلى الصناعة وتوليد الطاقة (نسبة 7 في المائة)، مما يعكس نمواً شاملاً في استهلاك الغاز في كافة أنحاء البلاد.

إنتاج الغاز الطبيعي

بعد تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في العام 2024، يتوقع أن يشهد إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة تعافياً ملحوظاً خلال العام 2025، مدفوعاً بارتفاع الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال وتحسن الأسعار المحلية خلال النصف الثاني من العام الماضي. ومن المتوقع أن يكون هذا الانتعاش متركزاً على عاملين رئيسيين: زيادة احتياجات إعادة تعبئة المخزونات، وتحسن ظروف التسعير في السوق. وفي فبراير 2025، تجاوز الإنتاج الأمريكي المستويات المسجلة في فبراير 2024 هامشياً، مسجلاً 83.5 مليار متر مكعب، في انعكاس مباشر لزيادة الطلب الناجمة عن الطقس البارد، إلى جانب التأثير الإيجابي لارتفاع الأسعار وفقاً لمؤشر هنري هوب، الأمر الذي ساهم في تعزيز الجدوى الاقتصادية للإنتاج.

وسجل إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال شهري يناير وفبراير 2025 ارتفاعاً بمعدل تراكمي بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي، ليبلغ 171 مليار متر مكعب، متراجعاً بفارق طفيف قدره مليار متر مكعب فقط عن مستوى الإنتاج المسجل في الفترة المماثلة من العام 2024. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد نمواً بنسبة 0.8 في المائة خلال العام الحالي، ليصل إلى 91.2 مليار قدم مكعب يومياً (ما يعادل 2.58 مليار متر مكعب يومياً)، بما يعكس توقعات باستقرار نسبي في مستويات الطلب. في المقابل، يتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بنسبة 2.0 في المائة خلال العام 2025، ليبلغ 114.4 مليار قدم مكعب يومياً (3.24 مليار متر مكعب يومياً). وعلى صعيد قطاع الكهرباء، تتوقع إدارة

معلومات الطاقة الأمريكية تراجع حصة الغاز الطبيعي في مزيج توليد الطاقة من نسبة 42 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 40 في المائة في العام 2025، في ظل تنامي مساهمة مصادر الطاقة المتجددة. أما على صعيد الأسعار، فتتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية للغاز الطبيعي في مركز هنري هب 4.3 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2025، على أن يرتفع إلى 4.6 دولار أمريكي في العام 2026، مدفوعاً بالنمو المتوقع في الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال.

آفاق نمو دول مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن يشهد سوق الغاز الطبيعي في منطقة مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً خلال العام 2025، مدفوعاً بعدد من العوامل الاستراتيجية والتحوليات الاقتصادية الكبرى. ووفقاً لبيانات موقع Business Search Insights، بلغ حجم سوق الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي 43.93 مليار دولار أمريكي في العام 2024، وسط توقعات بارتفاعه إلى 45.95 مليار دولار أمريكي في العام 2025. ويعزى هذا النمو إلى عدة محركات رئيسية، أبرزها تسارع جهود التحول نحو مصادر طاقة أكثر نظافة واستدامة، إلى جانب ازدياد حجم الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات إنتاج الهيدروجين.

ويشهد الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي دوراً متنامياً كركيزة أساسية في دعم إنتاج الهيدروجين، بما يتسق مع الأجندات الوطنية الطموحة لإزالة الكربون وتعزيز التحول نحو مصادر طاقة منخفضة الانبعاثات. وتضاعف الدول التي تمتلك احتياطات وفيرة من الغاز، مثل السعودية، من جهودها لتوسيع إنتاج الهيدروجين الأزرق. وفي هذا السياق، تستعد المملكة لتحقيق نمو قوي في إنتاج الغاز خلال العام 2025، إذ تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاعاً بنسبة 4.1 في المائة، مدفوعاً بدخول مشاريع كبرى حيز التنفيذ. ومن أبرز هذه المشاريع المرحلة الأولى من تطوير حقل الجافورة، الذي يتوقع أن يضيف 2 مليار متر مكعب سنوياً إلى الطاقة الإنتاجية الوطنية، إلى جانب مشروع تنقيب، الذي يرتقب أن يساهم بما يصل إلى 27 مليار متر مكعب سنوياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست